



## أولاً: التقارير الدولية

### • إشارات المؤسسات الدولية تؤكد أن الاقتصاد المصري على الطريق الصحيح!

- شهد الاقتصاد المصري إشارات عديدة من المؤسسات الدولية خلال السنوات، وذلك عقب تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي ناجح تبعه برنامج إصلاح هيكلي، فضلاً عن صمود الاقتصاد المصري خلال جائحة كورونا، وتعكس تقارير المؤسسات الدولية التي تتسم بالحيادية وعدم المحاباة لأحد، الوضع الإيجابي للاقتصاد المصري وتؤكد أن الدولة تسير على الطريق الصحيح، وعلى رأس تلك المؤسسات صندوق النقد الدولي، والذي أكد أنه على الرغم من التداعيات السلبية للجائحة على الاقتصاد المصري وعلى اقتصاد العالم ككل، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة وتنسيق وتوازن السياسات المالية والنقدية التي تقوم بها الحكومة منحت الاقتصاد المصري القدرة على احتواء الآثار السلبية والحد من تداعيات تلك الأزمة، والاستمرار في صدارة معدلات النمو بالمنطقة.
- وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن مصر تتصدر الأسواق الناشئة في معدل النمو الاقتصادي، وأنها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تحقق نمواً اقتصادياً خلال عام ٢٠٢٠ في خصم الجائحة، وهذا ما أكدته وكالة "بلومبرج" فضلاً عن تصنيفها لمصر ضمن قائمة أسرع عشرة اقتصاديات تحقيقاً للنمو في العالم.
- وصنفت وكالة "فيتش" العالمية الجنيه المصري ضمن أفضل عملات الأسواق الناشئة أداءً في عام ٢٠٢٠، على الرغم من تراجع أغلب عملات الأسواق الناشئة.
- كما أكد صندوق النقد الدولي تحقيق مصر أكبر تراجع سنوي في معدل التضخم في الأسواق الناشئة عام ٢٠٢٠، كما أشارت وكالة "ستاندرد آند بورز" إلى تثبيت التصنيف الائتماني لمصر عن "B" مع توقعاتها لمصر بنظرة مستقبلية مستقرة على الرغم من تراجع العديد من دول المنطقة، بالإضافة إلى تثبيت وكالة "موديز" التصنيف الائتماني لمصر عن "B2" مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- وقامت وكالة "فيتش" بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر عند "B+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأكدت وكالة فيتش أن الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة المصرية ساعدت على تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وأشارت التقارير الدولية إلى أن الدولة المصرية منذ أزمة كورونا اتخذت العديد من القرارات التي ساهمت في استمرار عجلة التشغيل والإنتاج والبناء لتعكس مدى تعايش الحكومة مع الشعب وارتباطها به وحرصها عليه وعملها الدائم على تخفيف الأعباء عنه في كل مجالات ومناحي الحياة اليومية المختلفة بما في ذلك اعتبار صحة وسلامة المواطن على رأس أولويات عملها.
- وأصدرت وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للإيكونوميست تقريراً توقعت فيه بأن تعاود معدلات النمو للاقتصاد المصري الارتفاع بحلول ٢٠٢٢، ليسجل ٥,٧% خلال ٢٠٢٤، مع تراجع عجز الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة من «٢٠٢١/٢٠٢٥» ليسجل ١,٥% بحلول ٢٠٢٥، نتيجة زيادة فائض صادرات القطاع الخدمي، كذلك زيادة حصيلة الصادرات المصرية من الغاز والمواد غير الهيدروكربونية؛ بسبب انتعاش الطلب العالمي خلال الفترة ٢٠٢٢/٢٠٢٥.
- وأكد بنك «ستاندرد تشارترد»، أن مصر تُعد الدولة الوحيدة بمنطقة الشرق الأوسط، التي من المتوقع أن تستعيد معدلات النمو العالمية السائدة قبل الجائحة، لتُسجل نسبة ٥,٥% من الناتج المحلي خلال العام المالي الجاري، ومن المتوقع أيضاً أن تصبح مصر بين أكبر ١٠ اقتصاديات على مستوى العالم في عام ٢٠٣٠، وتقفز وفقاً لمعدل الناتج المحلي الإجمالي من المرتبة الواحدة والعشرين إلى المرتبة السابعة عالمياً.

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

## Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

كما تتوقع مؤسسة «فيتش» أن يعاود الاقتصاد المصري تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط ليحقق معدل نمو حقيقياً ٦% في العام المالي الجاري، مع عودة النشاط السياحي لمصر، وعودة الحركة التجارية إلى طبيعتها.

● **مديرة عمليات الإقراض لدى بنك الاستثمار الأوروبي، الاقتصاد المصري اعتمد منهجاً استباقياً لتجنب تداعيات ركود «كورونا».**

أشارت فلافيا بالانزا، مديرة عمليات الإقراض لدى بنك الاستثمار الأوروبي، إلى أن الاقتصاد المصري كان من بين عدد قليل من الاقتصادات التي تجنب الركود الذي سببه وباء كورونا، مشيرة إلى أن سياسات التيسير النقدي والمالي الحكيمة وفي الوقت المناسب ساعدت على حماية الاقتصاد من العبء الكامل للأزمة.

وأكدت أن البنك يدعم مصر بهدف تحسين البنية التحتية المحلية والخدمات العامة المحلية، وأشارت أن الآثار المتوقعة لاتفاقيات المشروعات التي وقع عليها البنك خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى العام الجاري في قطاع الطاقة سنزود ٥,٤ مليون أسرة بصورة مستدامة بالكهرباء، وتضيف ٢,٥٠٠ ميجاوات من قدرة توليد الكهرباء، وسيتم إنتاج ١٩,٦٦٩ جيجاوات ساعة/ سنوياً من الكهرباء، وفي قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، استهدف تعاون البنك مع الجهات ذات الصلة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١ استفادة ١,٩ مليون شخص تحسين خدمات الصرف الصحي، وإعادة تأهيل ٤٥ ألف توصيلة منزلية لخدمات الصرف الصحي، وتقليل تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة على البيئة بواقع ٦٧,٧٠٠ متر مكعب يومياً، وبناء وتطوير ٥,٣٣٠ كيلومتر من أنابيب الصرف الصحي.

وأشارت إلى إن الاستهلاك القوي محلياً الذي استفاد من التدفقات المستقرة للتحويلات المالية ساعد على تعويض ضعف السياحة والاستثمار بسبب الوباء، وأوضحت أن البلاد تستفيد من الالتزام الموثوق به في استقرار الاقتصاد الكلي الذي حققته السلطات في السنوات الأخيرة.

وأشارت أيضاً إلى إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر تسارع في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى نحو ٢,٨%، مضيفاً أنه للمضي قدماً يتوقع مصرفها أن يتقارب معدل النمو مع المعدل الذي شهده قبل تفشي أزمة وباء كورونا وهو ٥,٥%.

وأظهرت أحدث المؤشرات الأولية لأداء الاقتصاد المصري بلوغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو ٩,٨% في الربع الأول من العام المالي الجاري ٢٠٢١/٢٠٢٢، وقالت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية الدكتور هالة السعيد، إن ذلك يُعد أعلى معدل نمو ربع سنوي على امتداد العقدين الماضيين، مقارنة بنحو ٠,٧% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، مما يؤكد تحسن أداء الاقتصاد والاتجاه نحو التعافي من جائحة كورونا.

وأكدت مديرة عمليات الإقراض لدى بنك الاستثمار الأوروبي، أن مصر أحرزت تقدماً في احتواء التضخم الذي تقلص من نحو ١٤% في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٥% في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، ومشيرة باحتمال أن يقفز هذا المؤشر مع اكتساب الانتعاش زخماً، ونوهت بأن وباء كورونا أدى إلى زيادة مؤقتة في معدل البطالة لكن من المتوقع أن يستأنف مساره الهبوطي في الفترة المقبلة.

وأشارت أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر شهدت نمواً في السنوات الأخيرة ولكن بوتيرة بطيئة من معدل الناتج المحلي الإجمالي، ومن المهم استمرار السلطات في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تجعل مصر مقصداً جذاباً للمستثمرين.

وأضافت أن انتعاش قطاع السياحة يرتبط بتطور الوباء، وأن الأشخاص حول العالم يريدون السفر، لكن ظهور متغير أوميكرون حديثاً أدى إلى صعوبة التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

وبخصوص رؤيتها لأزمة سلاسل الإمداد العالمية حالياً وتأثيرها على مصر، أشارت إلى إن جائحة كورونا أدت إلى تغييرات في سلوكيات المستهلكين، مضيفاً أنه في ضوء تأثير قطاع الخدمات بشدة جراء القيود المفروضة لمحاربة الوباء، أصبح المستهلكين ينفقون المزيد من الأموال على السلع وإلى حد ما تأثر أيضاً إمداد الأغذية نتيجة الإغلاق الذي تم فرضه لمواجهة تداعيات تفشي الوباء.

● **البنك الدولي، الديون الخارجية لدول الشرق الأوسط تصل ٣٧٠ مليار دولار في ٢٠٢٠.**

أشار البنك الدولي، إلى إن إجمالي أرصدة الديون الخارجية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغ ٣٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، بزيادة نسبتها ٨,٥% عن عام ٢٠١٩، وسجل إجمالي الدين الخارجي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٣٥٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٩.

<sup>2</sup> <https://almalnews.com/%d9%81%d9%84%d8%a7%d9%81%d9%8a%d8%a7-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d8%b2%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a-%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d9%85%d8%af/>

<sup>3</sup> <https://economyplusme.com/83081/>

- وأوضح أن قد ارتفع الدين الخارجي طويل الأجل لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار ١١ مليار دولار، وبنسبة ٤% خلال عام ٢٠٢٠، ليصل إلى ٢٧٧ مليار دولار، مقابل ٢٦٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩، واستحوذ الدين الخارجي طويل الأجل، على نحو ٧٤,٧% من إجمالي الديون الخارجية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ٢٠٢٠.
- وأضاف أن قد زاد الدين الخارجي قصير الأجل لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار ٦ مليارات دولار، وبنسبة ١١,١% خلال عام ٢٠٢٠، ليصل إلى ٦٠ مليار دولار، مقابل ٥٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩.
- وأشار ديفيد مالibas، رئيس مجموعة البنك الدولي، إلى إن أشد البلدان فقراً ستخرج من جائحة كورونا بأكبر أعباء للديون في العقود القليلة الماضية، لكن محدودية شفافية الديون ستؤخر التسوية الحرجة للديون وإعادة هيكلتها ويتطلب تحسين شفافية الديون إطاراً قانونياً سليماً لإدارة الدين العام، وأنظمة متكاملة لتسجيل الديون وإدارتها، وإدخال تحسينات على رصد الديون على الصعيد العالمي، وعلى المؤسسات المالية الدولية والمدنيين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصلحة، مثل وكالات التصنيف الائتماني والمجتمع المدني، لعب دور رئيس في تعزيز شفافية الديون.
- وشدد على أن مراقبة الديون في الوقت الحالي تعتمد على مجموعة متنوعة من قواعد البيانات ذات المعايير والتعاريف المختلفة ودرجات مختلفة من الموثوقية، تجمعها معاً منظمات مختلفة، وتؤدي أوجه عدم الاتساق هذه إلى تفاوتات كبيرة في إجمالي الديون المتاحة للجمهور في البلدان منخفضة الدخل، أي ما يعادل نحو ٣٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي لبلد ما، في بعض الحالات.
- **مؤسسة التمويل الدولية، أفريقيا بحاجة لـ ١٥٠ مليار دولار سنوياً لاستثمارات لتحقيق التنمية المستدامة؛**
  - أشار "مانويل ريبس ريتانا"، مدير الصناعة الإقليمي لمجموعة المؤسسات المالية لأفريقيا في مؤسسة التمويل الدولية، إلى إن أفريقيا بحاجة إلى ١٥٠ مليار دولار استثمارات سنوية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تشمل ٣٥ مليار دولار لمواجهة تحديات التغير المناخي، وأن تحقيق ذلك يدعم الاقتصادات في خلق فرص عمل.
  - وأضاف أنه منذ ٢٠١٠ قدمت مؤسسة التمويل الدولية جهوداً لخلق سوق لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة في الأسواق الناشئة، عبر إتاحة حلول تمويلية مختلفة لشركائها مثل برنامج السندات الخضراء الذي أطلقته في ٢٠١٠، ووصل حجم إصدارات المؤسسة فيه إلى ١٧٢ سناً أخضر بنهاية يونيو الماضي، بنحو ٢٠ عملة مختلفة، ويصل إجمالي قيمتها إلى ١٠,٤ مليار دولار لتمويل ٢٢١ مشروعاً تقلل الانبعاثات الضارة التي تسبب الاحتباس الحراري.
  - وأوضح أن في ٢٠١٧، طرحت مؤسسة التمويل الدولية برنامج السندات الاجتماعية، ومنذ ذلك الحين طرحت ٦٣ سناً بقيمة إجمالية ٣,٠٨ مليار دولار، استفاد منها النساء والمجتمعات التي لديها وصول ضعيف للخدمات الأساسية.
  - وأكد أن التزام مجموعة البنك الدولي تجاه التعامل مع التغيرات المناخية، ينعكس في توجيه ٣٥% من الاستثمارات لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة خلال السنوات المقبلة، وأن المؤسسة ستوائم عملياتها مع توجهات قمة باريس للمناخ لتصبح ٨٥% من استثماراتها المباشرة الجديدة متوافقة مع الاتفاقية بحلول يوليو ٢٠٢٣، و١٠٠% بحلول يوليو ٢٠٢٥.

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

### • وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تعلن حصادها لعام ٢٠٢١.

- أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حصادها لعام ٢٠٢١، والذي تضمن أبرز الأحداث التي ساهمت بها الوزارة خلال العام فضلاً عن أبرز الاعتمادات التي وافقت عليها الأستاذة الدكتورة/هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية للمساهمة في تنفيذ المشروعات المستهدفة على أرض الدولة المصرية، بالإضافة إلى المشروعات التي تعمل عليها الوزارة ودورها في مناقشة وإعداد الخطط الاستثمارية وغيرها من الأنشطة التي تقع ضمن أعمال الوزارة.
- وتضمنت أبرز الأحداث التي قامت بها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خلال عام ٢٠٢١: فاستهلت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية العام باستلام الدكتورة/هالة السعيد، خلال العام جائزة أفضل وزيرة عربية، لبتبعها في أبرز الأحداث على مدار العام إطلاق الإصدار الثاني عشر لتقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ بعد توقف حوالي ٢٧ عام، حيث يمثل أحد أهم التقارير الدولية التي ترصد وضع التنمية البشرية على مستوى العالم، وتعزز مصر بكونها من أوائل الدول التي حرصت على توثيق حالة التنمية البشرية؛ حيث أصدرت ١١ تقريراً منذ عام ١٩٩٤ ليمثل تقرير هذا العام النسخة الثانية عشر. كما تضمنت أبرز الأحداث مناقشة قانون التخطيط العام للدولة أمام مجلس النواب ليحصل بعدها مشروع القانون المقدم من الحكومة على موافقة لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب بشكل نهائي، مما يمثل إنجازاً مهماً في عملية الإصلاح التشريعي وتطوير المنظومة التخطيطية في مصر وفق أحدث المعايير الدولية، حيث يهدف المشروع إلى رسم المنظومة المتكاملة للتخطيط التنموي المتوازن ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها على المستوى القومي والإقليمي والمحلي والقطاعي، كما جاء قرار صدور قرار تطبيق الحد الأدنى للأجور للقطاع الخاص لأول مرة، كأحد أبرز أحداث عام ٢٠٢١ حيث أعلن المجلس القومي للأجور برئاسة الدكتورة/هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس المجلس القومي للأجور أنه اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٢ سيتم تطبيق الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص، على أن يكون قرار بتحديد الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص بواقع ٢٤٠٠ جنيه، إلزامياً لمنشآت القطاع الخاص منذ التاريخ المحدد، كما اتفق المجلس على تحديد قيمة العلاوة الدورية بما قيمته ٣% من الأجر التأميني، أي ٧٠ جنيه كحد أدنى، والتي تطبق على كل منشآت القطاع الخاص بشكل متوازن وفقاً للعام المالي المحاسبي لكل منشأة.
- وتضمنت أحداث العام نجاح وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية للمرة الثانية بإدراج ثلاث مبادرات مصرية بمنصة "أفضل الممارسات التي تحقق لأهداف التنمية المستدامة" التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وذلك بعد نجاحها في إدراج مبادرة حياة كريمة بالمنصة الإلكترونية التابعة للـ UNDESA، لتتضمن المبادرات الثلاث مشروع رواد ٢٠٣٠ وبرنامج التنمية المحلية بصعيد مصر والمنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية. وحصل مشروع رواد ٢٠٣٠ التابع لوزارة التخطيط خلال العام ٢٠٢١ على درع الجائزة العربية لأعمال الخير، كما تم إعلان الفائزين بالدورة الثانية من جائزة مصر للتميز الحكومي، مع تكريم ٥٧ موظف ومؤسسة، وتضمنت القرارات التي صدرت خلال العام ٢٠٢١، قراراً بتعيين م. خالد مصطفى أول وكيل دائم لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وآخر بتولية الأستاذ محمد فريد، والسيدة نجلاء البيلي منصب مساعد الوزيرة.
- كما شهد عام ٢٠٢١ تمثيل وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية لمصر في تقديم تقرير المراجعة الوطنية الطوعية ٢٠٢١ في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة، كما كان للمرة الأولى في مصر والمنطقة، تطلق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٧ تقريراً لتوطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات المصرية، وفي إطار التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم البرنامج القطري بين مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد نظمت وزارة التخطيط عدة لقاءات ومشاورات للإعداد لتوقيع المذكرة والتي وقعها السيد رئيس مجلس الوزراء بفرنسا بحضور أعضاء الحكومة المصرية. كما شملت أبرز الأحداث للعام ٢٠٢١ كذلك إطلاق مبادرة "نورة" التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشراكة مع سفارة هولندا ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، وذلك في إطار حرص الوزارة على تمكين المرأة بالإضافة إلى إطلاق البرنامج التدريبي "هي لمستقبل رقمي" لتدريب ٢٠٠٠ سيدة كمرحلة أولى بهدف سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، إلى جانب إطلاق دليل خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي. وبناءً على طلب مصر الذي قدمته د. هالة السعيد فقد فازت مصر لأول مرة منذ ٣٠ عام باستضافة الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية، لتستضيف مصر كذلك للمرة الأولى الاجتماع الثالث لمجلس حوكمة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية وتتولى رئاسة المجلس لمدة عام. كما تم الإعلان خلال العام عن ارتفاع معدل نمو الربع الأول لأعلى مستوى على امتداد العقدين الماضيين بنسبة ٩,٨%، حيث من المتوقع تواصل ارتفاع معدل النمو السنوي ليتراوح بين ٥,٥% و٥,٧% بنهاية العام المالي الجاري.
- ✓ **خطة المواطن:** شهد عام ٢٠٢١ إطلاق خطة المواطن للعام الثالث على التوالي، مع استعراض ملامح الخطة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ للمحافظات خلال العام، كما أصدرت الوزارة الأعداد الـ ١١ من تقرير "متابعة خطة

المواطن في المحافظات" خلال عامي (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٠/١٩).

- ✓ أبرز اللقاءات: وشهد عام ٢٠٢١ عقد العديد من اللقاءات التي جمعت الدكتورة /هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ونائبها د. أحمد كمالى وكذا ممثلي الوزارة بعدد من المسؤولين على المستوى المحلي والدولي وذلك لبحث سبل وتعزيز التعاون بين مصر والجهات الخارجية وكذا مناقشة الخطط والمشروعات الاستثمارية على المستوى المحلي. وضمنت أبرز اللقاءات لقاء السيد هونج جين ووك، سفير كوريا الجنوبية بالقاهرة، السيد/ ايلي سي بيبي، سفير السنغال الجديد بالقاهرة لبحث تعزيز العلاقات بين البلدين، ولقائها بوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر برئاسة د. جورج جورجى القائم بأعمال مسئول إدارة الصندوق بشأن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، ودعم الحكومة المصرية في التكيف مع الواقع الجديد في ضوء جائحة كورونا، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما استقبلت د. هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ السيد/ جيرمي هويكنز، الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في مصر (اليونيسيف) لمناقشة تنفيذ مبادرة "أجيال بلا حدود"، كما تضمنت أبرز اللقاءات لقاء المهندس هاني سالم سنبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إحدى مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وذلك لبحث موقف موضوعات التعاون بين مصر والمؤسسة، والسيد أيمن السجيني، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمقر وزارة التخطيط، وذلك لبحث تدعيم روابط التعاون بين مصر والمؤسسة.
- والتقت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالسيدة فريديكا مايبير، ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان لاستعراض خطة تنمية الأسرة، فضلاً عن لقائها لوفد مؤسسة كوبنك أوفرانز لبحث سبل التعاون في مبادرة "حياة كريمة"، وكذا لقاء مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ونائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لبحث سبل التعاون، ولقاء نائب رئيس شركة هواوي العالمية لبحث سبل التعاون، كما تضمنت لقاءات د. هالة السعيد لقاء العديد من سفراء الدول لبحث سبل التعاون وتعزيز العلاقات كسفراء كوريا والسنغال والهند وتايلاند، وسفير الاتحاد الأوروبي بمصر، والوفد الحكومي العراقي بمشاركة د. أحمد الدليمي سفير العراق.
- ✓ جائزة مصر للتميز الحكومي: عدد الفئات المرشحة للجائزة في دورتها الثانية بلغ ١٩ فئة، وبلغت طلبات الترشح للجائزة أكثر من ٣٠٠٠ طلب: وشهد عام ٢٠٢١ عددًا من الأنشطة المكثفة لجائزة مصر للتميز الحكومي تمثل أبرزها في إطلاق منظومة جوائز التميز الداخلية في الجامعات، لتعلن جائزة مصر للتميز الحكومي جامعة أسيوط أولى الجامعات التي تطلق "جوائز التميز الداخلية"، كما تم عقد ورش عمل حول نظم إدارة الجودة وفق المتطلبات القياسية الدولية، فضلاً عن اعتماد وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وثيقة "سياسة الجودة" للجائزة والتي تعد ضمن متطلبات المواصفات العالمية لنظم إدارة الجودة، كما قام فريق الجائزة وقطاع الأحوال المدنية بالتنسيق لإضافة فنتي مكاتب السجل المدني و وحدات تراخيص المرور في الدورة القادمة للجائزة، كما تم إطلاق الخط الساخن رقم ١٩٥٥٢ للرد على الاستفسارات كافة وتلقي الشكاوى والمقترحات المتعلقة بالجائزة.
- ✓ أبرز الاعتمادات التي تمت الموافقة عليها خلال العام ٢٠٢١: وافقت الدكتورة /هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية على اعتماد مبلغ ٥٠ مليون جنيه لوزارة الاتصالات من خطة العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ لإطلاق مبادرة بناء مصر الرقمية، وكذا اعتماد مبلغ ٤٩ مليون للمجلس الأعلى للآثار التابع لوزارة الآثار، وذلك لإنشاء مرسي نيلي للمراكب علي الكورنيش المقابل لقصر محمد علي وكوبري مشاة، بالإضافة إلى دعم خطة الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بمبلغ ٢٢٦ مليون جنيه تكلفة مقايسة توصيل التيار الكهربائي لمحطة معالجة مياه مصرف بحر البقر بطاقة ٥ مليون متر مكعب/ يوم. كما تم اعتماد مبلغ ٧٨,٧ مليون جنيه لمشروع تطهير بحيرة مريوط بمحافظة الإسكندرية، مع تعزيز خطة وزارتي الكهرباء والطاقة المتجددة، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه، مبلغ ٤٥٠ مليون جنيه لتعزيز خطة الهيئة العامة للطرق والكباري، ومبلغ ١٣١ مليون جنيه لتعزيز خطة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، وأيضاً تم اعتماد ٣٠٠ مليون جنيه لوزارة الإسكان لمشروع "توفير الاحتياجات لمواجهة الأمطار بمحافظة الإسكندرية، ومبلغ ٧٥٠ مليون جنيه كدعم إضافي للمشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع ورفع كفاءتها على مستوى الجمهورية، وذلك ضمن خطة وزارة الموارد المائية والري للعام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- وشملت الاعتمادات لعام ٢٠٢١ مبلغ ١٥٠ مليون جنيه لمشروع " محور الفردوس"، وزيادة الخطة الاستثمارية بمشروع الإمداد بالتجهيزات الطبية المتقدمة التابع للبرامج العلاجية بديوان عام وزارة الصحة بمبلغ ٢٦٠ مليون جنيه كاعتماد إضافي لتلبية المتطلبات العاجلة والملحة لمواجهة جائحة فيروس كورونا، واعتماد مبلغ ٢٠٠ مليون لمستشفيات جامعة أسيوط، مع اعتماد مبلغ ٢٧٣ مليون جنيه، كتعزيز إضافي لاستكمال تنفيذ مشروعات المرحلة التمهيديّة للمشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة".
- ✓ كن سفيراً: شهد عام ٢٠٢١ تدريب مجموعات برنامج "كن سفيراً" الثلاث بالإضافة إلى إطلاق المجموعة المتخصصة من مبادرة "كن سفيراً" لمؤسسات حياة كريمة، مصر الخير، كريباس سيتي، جامعة أسوان، نادي روتاري، وأخرى دفعة متخصصة للإعلاميين والصحفيين.
- ✓ وفي إطار الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة: فقد تفقدت الدكتورة /هالة السعيد، مقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، لمتابعة أعمال تجهيز مبنى الوزارة تمهيداً لانتقال العاملين خلال الفترة القادمة تنفيذاً لتوجيهات سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما أعلنت السعيد، تخصيص ٦ مراكز تكنولوجية متنقلة مجهزة بالكامل لتقديم الخدمات الحكومية بالعاصمة الإدارية الجديدة. وعن البروتوكولات التي تم توقيعها خلال العام ٢٠٢١: قمتثلت



أبرزها في توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة وشركة ECONsult ديزاين للاستشارات الهندسية والبيئية، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة في القرى والتجمعات الريفية وتطبيق أفضل المعايير الدولية في تنفيذ مشروعات "حياة كريمة"، وتوقيع بروتوكولي تعاون، الأول مع وزارتي العدل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشأن تدبير وتشغيل فروع توثيق متنقلة تتبع مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، والثاني مع وزارة التنمية المحلية بشأن تدبير وتشغيل مراكز تكنولوجية متنقلة تقدم خدمات المحليات.

و تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي التخطيط والتضامن الاجتماعي بشأن حماية وتمكين العمالة غير المنتظمة، فضلاً عن توقيع مذكرة تفاهم لتوطين صناعة قطارات المترو والقطارات ذات الجر الكهربائي في مصر بين كل من الشركة الوطنية لصناعات السكك الحديدية (نيريك) وشركة هيونداي روتيم الكورية الجنوبية، وكذا توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة وجمعية رجال أعمال الإسكندرية بشأن الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر في القطاع الخاص. وشهد خمسة وزراء توقيع برنامج المؤسسة التمويلي لعام ٢٠٢١ لتقديم حلول تمويلية متكاملة لمصر بمبلغ ١,١ مليار دولار، فضلاً عن توقيع اتفاقية شراكة بين إن أي كابيتال الفايضة والمصرية لخدمات الاستثمار مع الهيئة القومية للبريد لإتاحة وتوزيع المنتجات الاستثمارية المختلفة، كما وقعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بروتوكول تعاون مع مؤسسة حياة كريمة بشأن تكامل الجهود المبذولة حول المبادرة الرئاسية والمشروع القومي "حياة كريمة"، كما تم توقيع بروتوكول مع وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ بغرض التمكين الاقتصادي للعمالة المتضررة من جائحة فيروس كورونا والعائدة من الخارج.

✓ **أمام مجلسي النواب والشيوخ:** أدت الدكتورة /هالة السعيد بيان الوزارة أمام مجلس النواب وملامح خطة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، حيث تتضمن الخطة ١,٢٥ تريليون جنيه قيمة الاستثمارات الكلية مع تقدير معدل نمو اقتصادي بنحو ٥,٤٪، وتقدير وصول الناتج المحلي الإجمالي في عام الخطة إلى نحو ٧,١ تريليون جنيه، كما تم رصد استثمارات حكومية لوزارة الصحة والسكان تتجاوز ٤٧,٥ مليار جنيه واستثمارات عامة تزيد عن ٥٦ مليار جنيه للمنظومة التعليمية، و١٧٦ مليار جنيه استثمارات كلية لقطاع الإسكان وخدمات المياه والصرف الصحي، و٤٣ مليار جنيه استثمارات كلية بقطاع الكهرباء لتنفيذ مجموعة عريضة من المشروعات المستهدفة، ٢٤٥ مليار جنيه استثمارات كلية مستهدفة في مجال النقل، وزيادة ٤٤٪ في نسبة نصيب الفرد من الاستثمارات العامة، مع توجيه استثمارات إجمالية بنحو ٧٤ مليار جنيه لقطاع الزراعة و٦٨ مليار لتبطين الترع، حيث تستهدف الخطة توفير نحو ٩٥٠ ألف فرصة عمل. كما ناقشت السعيد خطة ١٠٠ إجراء لتحفيز قطاع الصناعة وتنمية صادراته ضمن الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المصري خلال اجتماع لجنة الصناعة في مجلس النواب.

✓ **صندوق مصر السيادي:** شهد عام ٢٠٢١ عدة نشاطات لصندوق مصر السيادي حيث قام الصندوق بتدشين أولى خطوات تطوير مجمع التحرير، كما وقع تحالف صندوق مصر السيادي والمجموعة المالية هيرميس اتفاقية الاستحواذ على ٧٦٪ من أسهم بنك الاستثمار العربي عن طريق زيادة رأسمال البنك إلى ٥ مليار جنيه، فضلاً عن تأسيس منصة لايتهاوس للاستثمارات التعليمية برأسمال ١,٧٥ مليار جنيه، حيث شارك تحالف الصندوق السيادي وبنك مصر والقابضة للتأمين وبنك قناة السويس في الإغلاق الأول للمنصة التعليمية البالغ قيمته ٥٠٠ مليون جنيه.

ووقع "صندوق مصر السيادي" مع "بدايات مصر" مذكرة تفاهم لدراسة تحويل منطقة "باب العزب" بالقاعة لأول منطقة إبداع متكاملة في الشرق الأوسط وإفريقيا، فضلاً عن توقيع اتفاقية شراكة مع شركة سيرا للاستثمار في مجال التعليم الأساسي، كما شهدت الدكتورة /هالة السعيد، وضع حجر الأساس لمجموعة مدارس جديدة بالقرية الكونية بالشراكة بين "صندوق مصر السيادي" و"موبيك" ودعم GEMS إدارياً بسيارات المراكز التكنولوجية المتنقلة: والذي يمثل أحد المشروعات التي تعمل عليها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حيث تم إعلان تسليم السيارات لكثير من جهة خلال العام ليتم تسليم الدفعة الأولى من السيارات لوزارة العدل مصلحة الشهر العقاري بعدد (١٠) سيارات خدمة تكنولوجية متنقلة مجهزة بالكامل للعمل كمكاتب شهر عقاري وتوثيق، وكذا تسليم الدفعة الأولى من السيارات لوزارة التنمية المحلية لتوزيعها على ٨ محافظات بعدد (١٢) سيارة خدمة تكنولوجية متنقلة مجهزة بالكامل كدفعة أولى للعمل كمراكز تكنولوجية متنقلة لوزارة التنمية المحلية، فضلاً عن تسليم سيارات المراكز التكنولوجية المتنقلة لتقديم خدمات الشهر العقاري بالإسكندرية وتسليم ٥ مراكز تكنولوجية نموذجية متنقلة لقطاع الأحوال المدنية. بلغ إجمالي عدد المراكز التكنولوجية المتنقلة التي سلمتها الوزارة للجهات حتى اليوم بلغ ٩٥ مركز تكنولوجي متنقل منهم ٦٢ مركز تم تسليمها بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠، وعدد ٢٠ مركز تم تسليمها في نوفمبر الماضي، بالإضافة إلى ١٣ مركز وجاري تجهيز عدد ٨٧ مركز تكنولوجي متنقل لتسليمها للجهات خلال العام المالي الحالي.

✓ **أبرز المشاركات التي قامت بها وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية:** تضمنت أبرز المشاركات فعاليات الاجتماع الدوري لمنندى المستثمرين البريطانيين في مصر، في جلسة بعنوان "بيئة الأعمال والمبادرات الاستراتيجية"، ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، والجلسة الافتتاحية للاجتماع الخامس رفيع المستوى لرؤساء المحاكم الدستورية والمحاكم العليا والمجالس الدستورية الأفريقية، فضلاً عن المشاركة بالحوار رفيع المستوى حول الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمشاركة بأعمال النسخة الرابعة من منتدى باريس للسلام ٢٠٢١ بفرنسا، وكذا المشاركة بمؤتمر مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ cop 27، إلى جانب مشاركة الدكتورة /هالة السعيد، كمتحدث رئيس في

المؤتمر الوزاري لمبادرة الحوكمة والقدرة التنافسية من أجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما ضمت أبرز المشاركات، المشاركة بمنتهى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما شاركت بالمنتهى العالمي للتعليم العالي والمؤتمر العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو"، فضلاً عن المشاركة باجتماعات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بأوزباكستان. كما شاركت د / هالة السعيد، ضمن فعاليات زيارة الدكتور مصطفى مديولي، رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق له من أعضاء الحكومة لفرنسا لتوقيع مذكرة تفاهم عن البرنامج القطري بين جمهورية مصر العربية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في عدة فعاليات تضمنت رئاستها للجلسة الثنائية مع مديرية المنتهى الاقتصادي العالمي والذي تم تنظيمه تحت عنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة"، والمشاركة بالمائدة المستديرة المنعقدة مع ممثلي القطاع الخاص حول موضوع "البنية التحتية للمشروعات الكبرى"، والمشاركة بالمائدة المستديرة المنعقدة بعنوان: "النمو الاقتصادي والإنتاجية ومناخ الأعمال".

✓ **مبادرة حياة كريمة:** فقد أعلنت وزارة التخطيط عن إتاحة البيانات التفصيلية لأهم المشروعات المنفذة في قرى المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" والبالغ عددها ٣٧٥ قرية عبر تطبيق المحمول "شارك ٢٠٣٠"، كما عقدت د/ هالة السعيد اجتماعاً لبحث استراتيجية التمكين الاقتصادي في القرى والمراكز التي سيتم تطويرها في المرحلة التالية للمبادرة، وفي إطار بروتوكول تعاون بين التخطيط والبنترول فقد بلغت التكلفة التقديرية الكلية لتنفيذ مشروع توصيل الشبكات الأرضية للغاز الطبيعي للمرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري "حياة كريمة" بعدد وحدات مستفيدة حوالي ٤ مليون وحدة سكنية أكثر من ١٧ مليار جنيه وذلك خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

✓ **خطة تنمية الأسرة المصرية:** ترأست د/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية اجتماع لجنة استراتيجية تنمية الأسرة لمناقشة الخطة التنفيذية المقترحة للمشروع القومي لتنمية الأسرة (٢٠٢١-٢٠٢٣)، وذلك في إطار الاستعداد لإطلاق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، حيث عقدت مجموعة من اللقاءات لمراجعة الخطة التنفيذية للمشروع.

✓ **المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية، ومشروعات التحول الرقمي التي تعمل عليها الوزارة:** قام المركز حتى سبتمبر ٢٠٢١ بإتاحة مرئيات فضائية بدقة مكانية ٣ متر يومية تغطي جمهورية مصر العربية، إلى جانب إتاحة مرئيات فضائية عالية الدقة ٣٠ - ٨٠ سم تغطي الأماكن المأهولة بالسكان، ترشيد أوجه الإنفاق الحكومي والجهد المتكرر في شراء الصور الفضائية ومراجعة موقف استخدام الجهات للصور الفضائية المتاحة من خلال المشروع، والتي وصل التقدير السنوي لاستخدام الجهات بقيمة ٣٠٠ مليون جنيه مصري، توفير الصور الجوية للهيئة المصرية العامة، إلى جانب إتاحة حسابات إلكترونية لمنظمة التصوير الفضائي للجهات الحكومية المعنية (٦٥ جهة حكومية و ٢٧ محافظة، إتاحة صور الأقمار الصناعية لخدمات المحليات. وفيما يتعلق بمشروع البنية المعلوماتية لأنظمة التطعيمات فقد تم تطوير وميكنة عدد ٢٣٥٤ مكتب تطعيمات حتى سبتمبر ٢٠٢١، من إجمالي ٥٠٨٨ مكتب على مستوى الجمهورية، وانتظام وضمان حصول حوالي ٢,٧ مليون طفل على التطعيمات (٢١,٦ مليون تطعيم سنوياً)، وحول مشروع تطوير المراكز التكنولوجية بالأحياء والمدن فإن إجمالي عدد المراكز التكنولوجية المطورة حتى شهر سبتمبر ٢٠٢١ بلغ ٢٨٢ مركز مطور من إجمالي ٣٣٧ مركز تقدم ٢٢٢ خدمة على مستوى دواوين عموم المحافظات والمراكز بالمدن والأحياء، وفيما يتعلق بمشروع تطوير المراكز التكنولوجية بالمدن الجديدة فقد بلغ إجمالي عدد المراكز المطورة بالمدن الجديدة ٢١ مركز مطور من إجمالي عدد ٤٣ مركز تقدم ١٤٤ خدمة.

✓ **اكسبو دبي ٢٠٢٠:** نظمت وزارة التخطيط ندوة حول تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ بالجناح المصري بإكسبو ٢٠٢٠ دبي، كما نظم مشروع رواد ٢٠٣٠ جلسة نقاشية حول "الابتكار وريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية"، كما تم استعراض التجربة المصرية الرائدة في تحسين الريف المصري "حياة كريمة" ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك خلال مشاركته بالندوة التي عقدتها وزارة التخطيط لمناقشة نجاح مبادرة حياة كريمة بمصر وكيفية توطيد أهداف التنمية المستدامة بين المجتمعات الأخرى بالجناح المصري بمعرض اكسبو ٢٠٢٠ بدبي.

✓ **بنك الاستثمار القومي:** أعلنت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي، خلال العام عن قيام شركة "إن أي كابيتال" بطرح صندوق "سيولة" وهو صندوقها النقدي الأول بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي بحجم إصدار مستهدف بين ٥٠ إلى ١٠٠ مليون جنيه، كما شهد العام صدور قراراً بتعيين أشرف محمد محمد عزت نجم نائباً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الاستثمار القومي لمدة عام. كما تم توقيع العقود والاتفاقيات النهائية للاستثمار شركة ابرجو المملوكة لشركة ايدى في شركة "فيلم كلينك" لتعكس تلك الشراكة حرص الدولة والشركات التابعة لها على التعاون مع شركات القطاع الخاص لتعظيم تواجدها وتنافسيتها في السوق المحلي والإقليمي في جميع المجالات بما في ذلك القطاع الفني والثقافي لما يمثله من أهمية في تعزيز الدور المصري في المنطقة. وكانت د /هالة السعيد قد أشارت إلى وضع خطة شاملة لإعادة هيكلة بنك الاستثمار القومي وفض التشابكات المالية بين البنك والجهات الدائنة والمدينة والوصول إلى اتفاقيات تسوية وجدولة بلغت نحو ١١٥ مليار جنيه، إلى جانب تفعيل الدور التمويلي والتنموي للشركات التي يساهم فيها البنك.

■ وشهد عام ٢٠٢١ كذلك إطلاق مبادرة جديدة تحت شعار "أصلك الطيب"، بهدف إشراك المصريين بالخارج

ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتطوير الريف المصري، بالتعاون مع وزارة الهجرة، مع إطلاق بوابة إلكترونية وجاري تصميم تطبيق محمول لمبادرة "نورت بلدك"، كما شهد عام ٢٠٢١ إطلاق أول بوت لريادة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمصر بالتعاون مع فيس بوك ورايز أب، وإطلاق الدليل الإجمالي لعملية التخطيط الاستراتيجي، وإطلاق الموقع الإلكتروني لخدمة المواطنين بمدن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالتعاون مع وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، وإطلاق النسخة الثانية من دليل الإدارة الاستراتيجية بالجهاز الإداري للدولة المصرية. كما تضمن عام ٢٠٢١ الاحتفال بتخريج ٤٠٤ موظف حكومي، الدفعات من الثالثة وحتى السابعة لبرنامج ماجستير إدارة الأعمال الحكومية بجامعة اسسكا مصر، وعلى صعيد آخر وفي إطار حرص وزارة التخطيط على متابعة المشروعات التي يتم تنفيذها وكذلك مشروعات المحليات قام فريق عمل مشروع تطوير المحليات بالوزارة بعدد من الزيارات لمحافظات الجمهورية لمتابعة العمل على تنفيذ المشروع.

#### ● السيد الدكتور رئيس الوزراء يؤكد أهمية إسرار وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية<sup>٦</sup>.

- وأكد السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء، أهمية الإسرار في وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستكمل جهود الدولة لدفع المسار الاقتصادي، مشيراً إلى هذا البرنامج يركز على المشاركة الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص وهو أمر سيمثل ضماناً لتحقيق الأهداف المنشودة.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى نتائج متابعة سير الإجراءات المتعلقة بتنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، حيث تناولت على نحو تفصيلي ما تم تنفيذه، وما يجري العمل به، من الأهداف والأنشطة الخاصة بكل محور من المحاور التي يركز عليها البرنامج خلال المرحلة الراهنة، مؤكدة أن التنسيق والتعاون والمشاركة بين شركاء البرنامج يعد أحد الركائز الأساسية لنجاح تنفيذ فترة المتابعة الأولى والثانية من المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.
- وفيما يتعلق بمحور تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص، أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى الإجراءات التي يتم العمل على تنفيذها لتحقيق أهداف خلق بيئة داعمة للمنافسة، وتسهيل وتطوير حركة التجارة، فضلاً عن رفع كفاءة النقل بكافة وسائله وتوفير النقل متعدد الوسائط لرفع كفاءة سلاسل الإمداد مع تنظيم شراكة القطاع الخاص في هذا المجال وتفعيل دوره بها، ذلك بالإضافة إلى تطوير وتيسير الإجراءات الاستثمارية، ودعم التحول للاقتصاد الأخضر والمحافظة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- وأوضحت أنه فيما يرتبط بهذا المحور، فإنه يتم إتخاذ عدة إجراءات من بينها طرح مجموعة من الشركات في قطاعات متنوعة لمشاركة القطاع الخاص، وكذا تعظيم قيمة بعض الأصول غير المستغلة بالشراكة مع القطاع الخاص، وعلى رأسها مجمع التحرير، إلى جانب تحديد سياسة الملكية العامة ومعاييرها والمجالات المتروكة للاستثمارات الخاصة، والانتها من ورقة استراتيجية تنظم هذا الأمر يتم مناقشتها حالياً تمهيداً لإعلانها، فضلاً عن العمل على تبسيط وميكنة إجراءات الإفراج الجمركي عن البضائع بالموانئ المصرية والإسرار في وضع إطار تشريعي للتجارة الإلكترونية مع تطوير البنية المعلوماتية، وكذا تشكيل لجنة دائمة لتطوير وتبسيط إجراءات الاستثمار الداخلية تتولى ميكنة الخدمات وتقليل المدى الزمني لإتمامها، أيضاً تفعيل معايير الاستدامة البيئية.
- وفيما يتعلق بمحور قطاع الصناعة التحويلية، أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى الإجراءات التي يتم العمل على تنفيذها لتحقيق أهداف رفع معدلات الاستثمار في هذا القطاع بشكل مستدام، وزيادة نصيبه من الناتج المحلي، إلى جانب توطين وتعميق الصناعة التحويلية ومضاعفة نمو سلاسل التوريد المحلية، ورفع القدرة التنافسية الدولية لتلك الصناعات، مع النهوض بالصادرات الصناعية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتوليد فرص عمل جديدة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.
- وأوضحت أنه فيما يرتبط بهذا المحور، فإنه يتم إتخاذ عدة إجراءات من بينها اتباع سياسة صناعية تعتمد على إقامة تجمعات صناعية، وربط كافة الحوافز بنسبة القيمة المضافة الحقيقية في المنتج الصناعي، مع إطلاق منصة السلع الوسيطة لتعريف المصنعين والمشتريين، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للجودة والمواصفات القياسية، والرقابة على جودة المنتجات الموجهة للأسواق المحلية أو التصديرية، إلى جانب تيسير تطبيق قانون التراخيص الصناعية، وكذلك وضع إطار متكامل للتعاون الصناعي والتجاري الإقليمي مع البلدان الأفريقية، وربط الخريطة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتنافسية المحافظات، وتشجيع وتمويل الشركات التي لها أفكار ابتكارية.
- وفيما يتعلق بمحور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى الإجراءات التي يتم العمل على تنفيذها لتحقيق أهداف رفع قدرة القطاع على خلف فرص عمل وتعزيز المهارات لوظائف المستقبل، ودعم الشركات الناشئة، مع زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتنمية القدرة التصديرية للقطاع من خدمات التعهيد والمنتجات والأجهزة الإلكترونية والاستشارات المعنية بتقنية المعلومات، إلى جانب تسريع وتيرة الرقمنة.
- وأوضحت أنه فيما يرتبط بهذا المحور، فإنه يتم إتخاذ عدة إجراءات من بينها مبادرة بناء مصر الرقمية لتوفير درجة ماجستير عملي متخصص في تخصصات الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والفنون

<sup>6</sup> <https://gate.ahram.org.eg/News/3192898.aspx>



الرقمية، مع تشغيل المرحلة الأولى من مراكز إبداع مصر الرقمية في الجامعات، إلى جانب تدريب ١٥٥ ألف متدرب في مبادرة مستقبنا رقمي للتدريب التكنولوجي، مع إطلاق حزمة من الحوافز لتنمية صناعة الإلكترونيات وزيادة عدد المصانع والشركات الناشئة، مع استكمال المشروعات التي تخدم استراتيجية الدولة للتحوّل الرقمي في جميع القطاعات.

- وفيما يتعلق بمحور قطاع الزراعة، أشارت إلى الإجراءات التي يتم العمل على تنفيذها لتحقيق أهداف تحقيق واستدامة الأمن الغذائي والمائي، وزيادة إنتاجية القطاع ومساهمته في الناتج المحلي، مع زيادة صادرات المحاصيل والصناعات الزراعية، وخلق فرص عمل جديدة وزيادة دخول صغار المزارعين، مشيرة إلى أنه فيما يتعلق بهذا المحور، فإنه يتم إتخاذ عدة إجراءات منها إنفاذ اتفاقات الزراعة التعاقدية فيما يخص بعض السلع، واستحداث مراكز تجميع ذات مواصفات موحدة لحل مشاكل التسويق الداخلية للمنتجات الزراعية، مع التركيز على كفاءة استخدام المياه من خلال التوسع في زراعة أصناف المحاصيل الزراعية عالية الإنتاجية، والاستمرار في دعم المبادرات المقدمة للمزارعين مثل المشروع القومي للبتلو، والتمويل الميسر من البنك الزراعي المصري.
- أوضحت الدكتورة/ندى مسعود، مساعد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الإجراءات المتعلقة بتنفيذ عدد آخر من المحاور التي يركز عليها البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.
- وأشارت إلى أن محور رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، يشهد العمل على تطوير منظومة التعليم التقني والفني والتدريب المهني، مع وضع إطار مؤسسي لتفعيل دور القطاع الخاص في مجال التعليم والتدريب، ودعم تمكين المرأة والشباب وذوي المهارات الخاصة.
- وأوضحت أن يشهد محور تعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل، العمل على تسريع وتيرة الشمول المالي، وزيادة فرص التمويل المتاحة لشركات القطاع الخاص، وتنشيط سوق المال، بينما يشهد محور الحوكمة ورفع كفاءة المؤسسات العامة، العمل على تعزيز الإصلاح الإداري والمؤسسي، وتمكين وحدات الإدارة المحلية وتعزيز قدرتها، وحوكمة أداء الشركات المملوكة للدولة، كما يشهد محور تنمية رأس المال البشري العمل على رفع كفاءة الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها، وتفعيل استراتيجية تنمية الأسرة المصرية، وكذا رفع كفاءة النظم التعليمية، واستكمال جهود زيادة مظلة الحماية الاجتماعية.

#### • وزارة التجارة تستهدف نمو الصادرات ١٥% سنوياً لتحقيق مستهدف الـ ١٠٠ مليار دولار<sup>٧</sup>.

- أشارت الأستاذة / أماني الوصال، الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات، إن الوزارة تستهدف زيادة معدل نمو الصادرات المصرية بنسبة لا تقل عن ١٥% سنوياً وكذلك زيادة الاستثمار والطاقت الإنتاجية المتاحة.
- وأكدت أن الدولة تستهدف الوصول بالصادرات لنحو ١٠٠ مليار دولار مقابل ٢٥ مليار دولار خلال السنوات الماضية، مما يتطلب العمل على مضاعفة حجم الإنتاج الحالي والذي وفقاً للأرقام الرسمية يصل لنحو ٩٠ مليار دولار مقسمة على السوق المحلية والتصديرية.
- وأشارت إلى أن لتحقيق طفرة في الصادرات والوصول للمستهدفات يجب العمل على وضع مصر على خريطة سلاسل التوريد العالمية خاصة وأن تلك الفئة تمتاز بالإنتاج الكبير والفرص المتزايدة والقيمة التصديرية العالية.
- ونوهت بأن الصادرات المصرية حققت نمواً إيجابياً خلال العام الجاري، ومن المتوقع أن تصل أو تتخطى ٣٠ مليار دولار هذا العام، وتم تحقيق ٢٨ مليار دولار خلال الـ ١١ شهر الماضيين من ٢٠٢١، وهو ما يدل على أهمية برنامج دعم الصادرات وحل مشاكل المستحقات التصديرية.
- وذكرت أنه تم إعادة صياغة برنامج المساندة التصديرية في ظل المتغيرات العالمية الناجمة عن جائحة كورونا، حيث تسببت في آثار اقتصادية سلبية ومنها انكماش الاقتصاد العالمي، وتغير أنماط الاستهلاك، وارتفاع تكلفة الشحن وازمات سلاسل الأمداد.
- وأضافت أنه تم وضع نسب دعم استثنائية خلال هذا البرنامج بنسب ١٥ و ١٨% بالإضافة إلى الحوافز الأخرى عن فتح أسواق جديدة ونسب دعم الشحن وزيادة الصادرات وغيرها، موضحة أن الهدف الأول من نسب البرنامج الحالي هو مساعدة الشركات في التغلب على الآثار السلبية للجائحة والتي أدت لانخفاض التجارة العالمية بنحو ٣٠% خلال العام الماضي.

<sup>7</sup> <https://www.youm7.com/story/2021/12/26/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-15-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%80100%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1/5594249>

## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستطيع حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلته نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر: ٨

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات إصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- الدكتور / محمد عمران، رئيس هيئة الرقابة المالية، ٢,١ مليون سيدة حصلت على تمويل متناهي الصغر بقيمة ١١,٨ مليار جنيه<sup>٩</sup>.
- أشار الدكتور / محمد عمران، رئيس هيئة الرقابة المالية، إلى استفادة ٢,١ مليون سيدة من نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، حيث ضخت الشركات والجمعيات تمويلات للمرأة بقيمة ١١,٨ مليار جنيه بنسبة ٤٧,٣% من إجمالي أرصدة التمويل البالغة ٢٥ مليار جنيه بنهاية أكتوبر ٢٠٢١.
- وأوضح الجهود والخطوات التنظيمية التي تتخذها الهيئة من أجل إعطاء المرأة الفرصة في القيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري، من خلال ضمان تمثيلها في مجالس إدارات الشركات المقيدة في البورصة والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية لتمثل بنسبة لا تقل عن ٢٥% أو عضويتين على الأقل، وذلك تحت إطار تعزيز تمكين المرأة وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- وأضاف أن رؤية "الهيئة المستقبلية ٢٠٢٥" تتبنى مسار التطوير للقطاع المالي غير المصرفي، وتسعى إلى وجود نظام مالي غير مصرفي محفز للنمو الاقتصادي ويتسم بالمساواة والاستقلالية بين الجنسين.
- وأوضح مدى اهتمام الهيئة في قراراتها التنظيمية على تشجيع الشركات والجهات المالية غير المصرفية على توجيه الجزء الأكبر من تعاملاتهم للمرأة، في مقابل أن تمنح تلك الشركات والجهات في حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة ٢٥% أو أكثر كشخص طبيعي أو اعتباري تخفيضاً على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة ٥٠% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة.
- وأشار إلى أن الهيئة أصدرت قرار رقم ٢٠٤ لعام ٢٠٢٠، بشأن تعزيز المساواة بين الذكور والإناث في الاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك من خلال منع التمييز بين عملاء الشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية على أساس الجنس، وإلزام الشركات بوضع سياسات تضمن تعزيز المساواة والشفافية والأمانة بين الإناث والذكور.

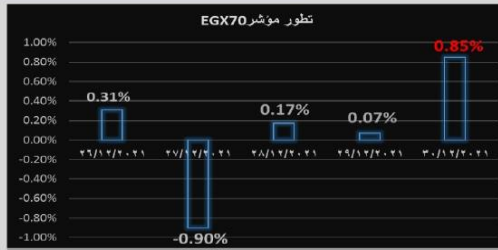
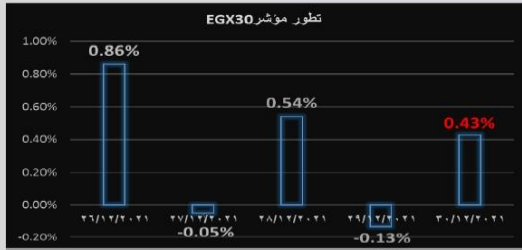
<sup>8</sup> [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

<sup>9</sup> <http://www.emff-eg.com/2021/12/16/%d9%85%d8%ad%d9%85%d8%af-%d8%b9%d9%85%d8%b1%d8%a7%d9%86-2-1-%d9%85%d9%84%d9%8a%d9%88%d9%86-%d8%b3%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d8%ad%d8%b5%d9%84%d8%aa-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%aa%d9%85%d9%88%d9%8a%d9%84-%d9%85/>

## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

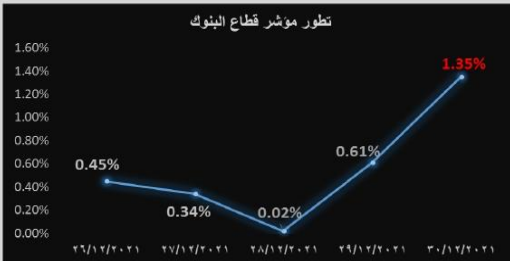


### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

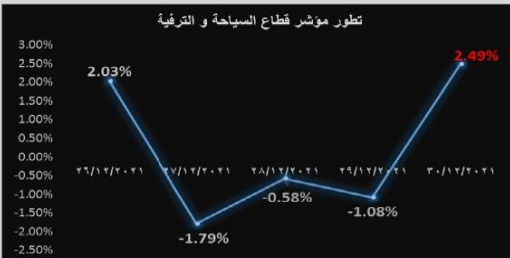


### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

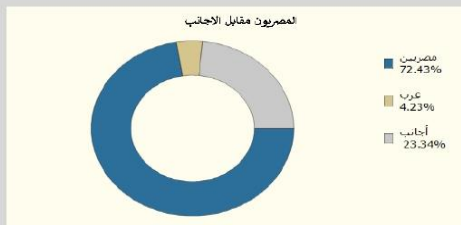
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة ٠,٤٣% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بارتفاع بنسبة ٠,٨٦% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ٠,٨٥% مقارنة بانخفاض بنسبة ٠,٣١% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة ١,٣٥% مقارنةً بانخفاض بنسبة ٠,٤٥% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٢,٤٩% مقارنةً بانخفاض بنسبة ٢,٠٣% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين





## رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير وزارة المالية، ومؤسسة كلايمت بوندز، ويوضحان فوز مصر بجائزتين دوليتين عن أول إصدار سيادي أخضر بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا:



المصدر: وزارة المالية - مؤسسة كلايمت بوندز - جوائز بوندز، لوتز، آند صكوك، ديسمبر 2021



### الاستثمارات الخضراء

مجلس الوزراء المصري  
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

